



خطط تفتيت المنطقة

هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ؟



القسم الخامس / مخصص للسودان

العنوان الإلكتروني للمركز : alkashif.org

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: ما يسمى بالثورات العربية المتواصلة وربيع الديمقراطية العربية، حيث يلقي الضوء على سياسة الفوضى الخلاقة التي طرحت اثناء فترة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، والتي نرى مصاديقها وتطبيقاتها العملية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا..... الخ

تأتي أهمية هذا الملف من محاولة القائه الضوء على خطط ومحاولات تفتيت وتقسيم المنطقة، هذه الخطط التي تأتي منسجمة مع افكار واطروحات شيخ المستشرقين برنارد لويس، المنظر الاصيلي لسياسة الفوضى الخلاقة.

المحتويات

لماذا يرغب جنوبيو السودان في الانفصال؟	٥
مخطط تقسيم السودان.. سرقة غذاء العرب!	١٠
فضيحة.. كيري يدعو في الكنائس إلى فصل جنوب السودان!	١٤
"الواشنطن بوست": حملات تنصير بريطانية شجعت تقسيم السودان	١٦
ملف علاقات أمريكا وجنوب السودان (١-٢)	١٦
١٥٠ يوما وينفصل الجنوب	١٦
ملف علاقات أمريكا وجنوب السودان (٢-٢)	٢٣
دعم جيش الجنوب	٢٣

- يبدو أن الأخوة في شمال السودان مصريون على فرض الهوية العربية الإسلامية دون أقل اعتبار للمجموعات غير العربية التي ترى أن الوطن لا يتطلب بالضرورة فرض ثقافة واحدة أو دين واحد أو لغة واحدة على جماعات منقسمة بعمق إثنياً أو دينياً أو ثقافياً.
- يقول د. أحمد جويلي، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية سابقاً، إن السودان مرشح دولياً من قبل منظمة الأغذية والزراعة العالمية "فاو" منذ ما يقرب من ٣٧ عاماً مضت ضمن ثلاث دول لتكون سلة غذاء العالم، إلى جانب كل من كندا وأستراليا، وذلك لأنها تحتل موقعاً إستراتيجياً في قلب القارة الإفريقية وتجارياً بين دول شمال القارة ووسطها وجنوبها، وتعدّ حلقة وصل بين إفريقيا والعالمين العربي والإسلامي، وهي أكبر بلدان الوطن العربي وتاسع دولة بالعالم في المساحة بنحو ٢.٥ مليون كيلو متر مربع.
- ويؤكد أن مؤامرة تقسيم السودان إلى دولتين ستؤثر بشكل كبير في الأمن الغذائي العربي؛ لأن الجنوب يعدّ الجزء الأكثر خصوبة في السودان؛ نظراً لما يتمتع به من إمكانيات وموارد خاصة كثافة الأمطار، وتشعب نهر النيل بداخله، فضلاً عن احتواء الجنوب على جزء كبير من الثروة الحيوانية في السودان بفضل مساحات المراعي الطبيعية التي تنتشر على أرضه.
- ويقول: إن الجميع يعرف المخطط الغربي لتقسيم السودان إلى ٤ دويلات، تكون السيطرة عليها غربية، ومن ثم لا تستطيع الدول العربية أن تتحكم في سلة الغذاء السودانية.
- ويشير إلى أن هناك أجندة دولية خفية؛ تهدف إلى حرمان الدول الفقيرة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وجعلها تعتمد اعتماداً كلياً أو شبه كلي على استيراد ما تحتاجه من سلع غذائية، من الدول الكبرى المحتكرة لإنتاجها، وهذه السياسة ظهرت تداعياتها خلال أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأخيرة على مستوى العالم.
- توقعت صحيفة (الواشنطن بوست) الأمريكية أن الجنوبيين السودانيين سيصوتون لصالح الانفصال؛ لأن الاحتلال البريطاني زرع الفرقة بين الشمال والجنوب منذ احتلاله السودان، وعمل على دعم المنصرين لنشر المسيحية في الجنوب، وتعليم السكان هناك اللغة الإنجليزية؛ مما جعلهم الآن يعتبرون أنفسهم دولة منفصلة عن شمال السودان سواء في الديانة أو اللغة أو الثقافة.
- وأكد السيد إزيكيل لول جاتكوث، رئيس بعثة حكومة جنوب السودان في واشنطن، أن واشنطن تضخ هذه الأموال للجنوب السوداني بهدف مساعدة الجنوب على الانفصال عن الشمال.

لماذا يرغب جنوبيو السودان في الانفصال؟

فاروق جاتكوث - الجزيرة نت - ٢٠١٠/١٢/٥

تعود مشكلة جنوب السودان الذي يختلف عن الشمال في أوجه كثيرة عرقا وثقافة ودينا ولغة، إلى العهد الاستعماري أي قبل رفع علم استقلال السودان عام ١٩٥٦، إلا أن الأنظمة التي تعاقبت على الحكم بعد الاستقلال (عسكرية كانت أم مدنية) عمقتها حتى اجتازت الحدود وامتدت إلى بقية المناطق المهشمة الأخرى.

انطلقت الشرارة في ١٨/٨/١٩٥٥ بتمرد كتيبة من الجنود الجنوبيين في مدينة توريت. وبعد ذلك امتدت الحروب الأهلية المدمرة إلى عقود من الزمن أُستغل فيها الجيش السوداني كأداة قهر وكيد لشعب جنوب السودان وكل من سولت له نفسه في الأطراف طلب حقه الشرعي في المساواة والعدالة وقسمة الثروة والسلطة.

ومن هنا نمت الرغبة في الابتعاد عن المركز الذي صارت قبضته محكمة وقوية في مقاليد الحكم وبدأ الكل يبحث عن الخلاص والفكاك من هذه القبضة، ومن هنا برزت في الأفق فكرة حروب التحرير من أجل نيل

الانفصال بالذات لدى معشر شعب جنوب السودان، وعليه فإن أهم أسباب رغبة أهل الجنوب في الانفصال تكمن في الحقائق التاريخية الآتية:

* تمادي النخب الشمالية المستعربة الحاكمة في تبني الهوية العربية الإسلامية التي حددها جيل الحركة الوطنية جراء فشلهم في بناء المشروع الوطني للسودان قبل أن ينشأ كدولة، وخطاب الزعيم إسماعيل الأزهري أول رئيس للبلاد في يوم الاستقلال يقف شاهدا على ذلك حيث أعلن صراحة أن السودان دولة عربية ومسلمة.

* ممارسة تجارة الرقيق بعون التجار الشماليين كالزبير باشا الذي بكل أسف استجار بقبيره شعرا البروفيسور عبد الله الطيب (رحمة الله عليه) إبان أحداث توريت عندما قال في إحدى قصائده: ألا هل درى قبر الزبير بأننا نُذبح وَسطَ الزنج ذبحَ البهائم.

* إقصاء السياسيين الجنوبيين في كثير من الأمور التي لها علاقة بحكم السودان بما في ذلك تقرير مصير السودان، ومؤتمر القاهرة الشهير عام ١٩٥٣م يقف شاهدا على ذلك.

* الظلم الذي وقع على الجنوبيين جراء توطين (سودنة) الوظائف قبل الاستقلال في

عام ١٩٥٤م حيث حصل أبناء الجنوب على ست وظائف فقط من جملة ٨٨٠ وظيفة، مما أدى إلى تدني نسبة مشاركة الجنوبيين في الوظائف المدنية المركزية حتى اليوم، بالإضافة إلى عدم التكافؤ في الأجور بين العاملين في الشمال والجنوب حتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ دون مبرر، في الوقت الذي تصرف للشماليين العاملين بالجنوب علاوة تعرف ببدل الجنوب.

* **سلب الحقوق والحريات والمواطنة في** محاولة لطمس هوية وثقافات شعب جنوب السودان، **وجهادية الحرب الأخيرة في** الجنوب دليل على ذلك.

* **التنمية غير المتوازنة في جنوب السودان** بالمقارنة مع شماله.

* **نقض العهود والمواثيق** ممثلة في نقض اتفاقيات أديس أبابا ١٩٧٢، والخرطوم- فشودة للسلام ١٩٩٧، فضلا عما نراه اليوم في الملابس التي لا تسمن ولا تغني من جوع بين شريكي اتفاقية السلام الشامل الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني والتي أخرجت الشيطان من التفاصيل.

* **اعتراف رئيس الوزراء الأسبق محمد أحمد** محجوب في كتابه "الديمقراطية في الميزان" بأنه هو والسياسي المعروف مبارك زروق قد

احتلالا على الجنوبيين في مؤتمر ١٩٤٧م في محاولة تضمينهما توصية ضمن توصيات المؤتمر بأن البرلمان سيمنحهم حق الاعتبار الكامل لحكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث في حالة تصويتهم مع الأعضاء الشماليين لاستقلال السودان.

* **عدم جدية الحكومة الاتحادية في تعاملها مع** توظيف أبناء جنوب السودان في الوزارات والمؤسسات الاتحادية بنسبة ٢٠% كما أقرته اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥. فقد رفضت بعض الوزارات السيادية كالخارجية والمالية رفضا باتا توظيف أبناء الجنوب على الرغم من أن أمر توزيعهم وتعيينهم تم بتوقيع رئيس الجمهورية نفسه. إن التفسير الوحيد لهذا الرفض هو تمادي النخبة الحاكمة في مواصلة السياسات السابقة التي حظي الجنوب فيها بست وظائف فقط من جملة ٨٨٠ وظيفة في عام ١٩٥٤ أي عند توطین الوظائف التي كان يشغلها الإنجليز ما قبل الاستقلال.

* **تصريحات بعض القيادات من النخب** الشمالية في المؤتمر الوطني وشاغلي المناصب الدستورية في حكومة الوحدة الوطنية بقصد تخويف وإرهاب الجنوبيين بأن الويل وكل الويل سيكون لهم إذا ما اختاروا الانفصال

وبأنه ستسقط عنهم الجنسية وحق المواطنة ويحرمون حتى من حق العلاج ويطردون على الفور من شمال السودان أو يصيرون رهائن حتى يقضي الله في أمرهم.

* أتت هذه التصريحات غير المسؤولة بما لا يحمد عقباه لدى المؤتمر الوطني، وعلى ضوء ذلك شد كثير من جنوبي المؤتمر الوطني ودعاة الوحدة الرحال صوب الحركة الشعبية في موكب أو موسم الهجرة إلى الجنوب إظهاراً لرفضهم التام لتلك التصريحات الجارحة والمستفزة لكيانهم.

وأشوأ من ذلك، يأتي الرئيس البشير لينفخ الهواء البارد مكان اللدغة ويصرح في الأجهزة الإعلامية بشيء من الكلام مفاده أن حكومته ستولي كل الاهتمام والمسؤولية في حماية حقوق الجنوبيين وممتلكاتهم في الشمال.

* أما في ما يخص عائدات بترول الجنوب، تجدهم -أي النخبة الشمالية الحاكمة- يجهرن بسداد ٥٠% شهريا من هذه العائدات لحكومة جنوب السودان، ولكن دون الفصح عن عدد الآبار المنتجة وإنتاجها اليومي وكيف يتم تسويق الإنتاج؟

إن تنامي الوعي لدى أبناء جنوب السودان قد تجاوز حاجز التخويف الأيديولوجي والعسكري لأنهم خاضوا معارك في مختلف

المحافل داخليا وخارجيا دفاعاً عن هويتهم الثقافية عبر حركات منها حركة تحرير جنوب السودان (الأنيانيا) وحركة استقلال جنوب السودان (SSIM) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) التي جاءت باتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥.

يبدو أن الأخوة في شمال السودان مصرون على فرض الهوية العربية الإسلامية دون أقل اعتبار للمجموعات غير العربية التي ترى أن الوطن لا يتطلب بالضرورة فرض ثقافة واحدة أو دين واحد أو لغة واحدة على جماعات منقسمة بعمق إثنيا أو دينياً أو ثقافياً، لأن الشعوب ليست معادن قابلة للتدوير والانصهار في أي وقت. ويظهر ذلك جلياً في قول البروفيسور علي مزروعى "إن السودانيين بمختلف انتماءاتهم ومكوناتهم العربية والأفريقية قد اختير لهم بكل أسف أن يكونوا أسوأ العرب بدلاً من أن يكونوا أُمير الأفرقة".

فإذا كان شعب جنوب السودان لا يمت للعروبة بصلة، فما جدوى انتمائه للعروبة إن لم يكن في مقدوره كعناصر غير عربية تبوء منصب الأمين للجامعة العربية؟ أي هل يمكن للسياسي الجنوبي الأستاذ أبيل أليز أو شخصي الضعيف تبوء هذا المنصب؟ كما

أنني أشك أيضا في تبوؤ وزير الخارجية الأسبق مصطفى إسماعيل نفسه ذلك المنصب بوصفه عنصرا ينتمي للعروبة.

إن القهر والظلم الذى مورس على شعب جنوب السودان كان بقصد إسقاط هويتهم الأفريقية، ولكن بقوة إرادتهم تولد وعيهم بالفرقة والأفريقية كهوة. ويقود هذا إلى الجهل بحقيقة ماثلة ألا وهي أن وحدة الهوية ليست بالضرورة أن تحقق التفاهم في الدولة كما هو الحال في الصومال وباكستان وكوريا وهايتي.

هذا لأن هنالك دولاً قامت وازدهرت رغم تعدد هويتها كالولايات المتحدة التي تقوم بمجتمعاتها على الهجرة، أي على تلاقي جماعات وافدة من أديان وثقافات وأجناس مختلفة ومتباينة. وعليه فإن تحديد هوية دولة متعددة الثقافات - كالسودان - كان يجب أن لا يسبق إقامة الدولة بحسبانه القشة التي قصمت ظهر البعير ونتجت عنه المحنة التي نحن جميعا نعانيتها اليوم.

كذلك فإن أي سيناريو مفاده تصعيب الاستفتاء عامة وخيار الانفصال لشعب جنوب السودان خاصة، سوف لن تحمد عواقبه خاصة بعد أن رأى الجنوبيون خيوط الحرية والخلاص من القهر والظلم وبدأت

آمالهم وأحلامهم تتعالى في أعالي قمم جبال الأمتونج من أجل صيانة وحماية إرادتهم في الحياة ليلحقوا بركب الأمم والبشرية. ويتماشى ذلك مع قول إحدى سيدات الجنوب في إحدى دول اللجوء "ماذا سأقول لأخي الذي استشهد هو وآلاف من أبناء وبنات جنوب السودان إن لم ينل شعب جنوب السودان استقلاله وأنا على قيد الحياة".

وعلى الرغم من أن جل الحروب الأهلية بين الشمال والجنوب دارت رحاها في جنوب السودان فإن أعدادا كبيرة من أهله اختاروا النزوح شمالا. ولكن نظام الإنقاذ لم يحرك ساكنا في تقديم الخدمات الضرورية والأساسية لهم لكسب ثقتهم التي كان يمكن أن تتولد منها بذرة الوحدة الطوعية التي نبحث عنها اليوم، أو على أقل تقدير كسر حاجز الثقة بين الشمال والجنوب الذي طغى على النفوس.

ومن هنا نود أن نشيد بترحاب الأخوة في شمال السودان بأهلنا من جنوب السودان الذين أجبرتهم ظروف الحرب على النزوح بحثا عن المأوى والاستقرار.

ختاما، ومهما يكن الخيار يجب على النخبة احترامه حتى ولو أدى ذلك إلى انفصال

جنوب السودان باعتباره حلاً سياسياً، ويمكن أن يعمل الجميع على توطيد العلاقات والصلات الطيبة بين الشعبين في المناحي الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وذلك من أجل مصالحهم المشتركة.

وتكمن أهمية الحفاظ على هذه الصلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين شعبي جنوب وشمال السودان في ضرورة تبادل الموارد الطبيعية والاقتصادية خاصة في مناطق التماس، وليس في العلاقات الاجتماعية البحتة.. كالزواج وغيره كما تدعي بعض القيادات الشمالية.

ومن هنا أناشد الجميع الاحتكام لصوت العقل حتى نأتي باستفتاء سلس وهادئ يتمشى مع إرادة الشعوب التي لا تقهر. وهذا يتطلب من النخبة الحاكمة الجرأة في التخلي عن ممارسة التحريض والتخويف واستغلال أجهزة الدولة الأمنية والشرطية والإعلامية - المرئية والمقروءة والمسموعة - في الدعاية الرخيصة لجعل الوحدة جاذبة في الوقت بدل الضائع.

لقد كان بإمكانهم طرح هذه البرامج منذ اليوم الأول من توقيع اتفاقية السلام عام ٢٠٠٥ لكسب ود ورضا شعب جنوب السودان من أجل الوحدة، ولكن اليوم هناك

حقيقة واحدة ماثلة هي أن الفأس قد وقع في الرأس وأن البكاء على الميت لا يفيد ولن يعيده للحياة.

إن الوحدة التي جاءت بها الحركة الوطنية وجيل الاستقلال (قبل وبعد الاستقلال) والتي نعيش تحت مظلتها حتى الآن، لا تغني ولا تسمن من جوع، وشهدنا كما شهد العالم أجمع أسوأ الانتهاكات في حقوق شعب جنوب السودان أكثر بكثير مما كانت عليه التفرقة العنصرية (apartheid) في جنوب أفريقيا. فلقد مورست كل أنواع القهر والظلم والقتل والدمار فيه من قبل جيش الشمال العربي المسلم وأعلن الجهاد ضد شعب جنوب السودان.

يتساءل الإنسان الجنوبي عن الوحدة التي نريد لها أن تكون جاذبة، هل تلك الوحدة التي اقتتلنا في سبيلها وفقدنا فيها نحن سودانيين فلذات أكبادنا وتضرر فيها حتى كيس الخضار ومحفظة كتب تلاميذنا في المدارس؟ أم إن هنالك وحدة طوعية بمعايير جديدة نغير فيها ما بأنفسنا أولاً قبل أن نطالب به الآخرين؟

إن الوحدة التي نحن في ظلها حتى اليوم هي بالطبع مرفوضة رفضاً باتاً، لأنها تشبه الوحدة

مخطط تقسيم السودان.. سرقة

غذاء العرب!

تحقيق: الزهراء عامر ٢٠١١/١/٩



السودان غني بأراضيه الزراعية وثروته الحيوانية

د. رفعت العوضي: تقسيم السودان خسارة

اقتصادية وكارثة سياسية

د. جمال صيام: المخطط الصهيوني الأمريكي

يستهدف أراضي السودان الخصبة

د. أحمد جويلي: ٧٢ مليون طن حجم

استيراد غذاء العرب والفجوة تتسع

سلة غذاء العالم.. لقب قديم استحقه

السودان الذي يملك ما يزيد عن ٢٠٠ مليون

فدان صالحة للزراعة، ولا يستغل منها سوى

١٦% فقط، ورغم توافر الموارد المائية التي

تكفي - بل وتفيض عن - حاجة هذه

المساحة، خاصة في ظل استخدام تكنولوجيا

الري الحديثة.

كما يمتلك ثروة حيوانية هائلة تزيد عن

١٣٢ مليون رأس من الماشية والأغنام والماعز

بين الحصان والرجل الذي يمتطي ظهره طوال حياته. هذه وحدة لا فائدة منها.

وإن كنا نأمل في وحدة بمعايير جديدة،

فالكل يعرف ما يمكن تقديمه من تضحيات

كإعادة النظر في تحديد هوية السودان،

وإعادة صياغة الدولة بنظام علماني ديمقراطي

يتساوى الجميع تحته في الحقوق والواجبات

والتوزيع العادل للسلطة والثروة. تلك هي

أنسب طريقة للوصول إلى الوحدة في التنوع

بالمفهوم الديمقراطي الذي يستظل الجميع

تحت مظلته دون استعلائية في الدين أو اللون

أو الجنس أو غيرها.

ويبدو من هنا أن الأمر قد وصل طور

الاستحالة لتحقيق الوحدة بوصفها خيارا

للسودان حيث إن كفة الانفصال قد صارت

الأكثر ترجيحاً وواقعيةً من أي وقت مضى.

فالإعداد لخلق سودان موحد أو جديد

يتطلب بل يستدعي الأخذ في الاعتبار كل

المكونات الثقافية للسودان شرطا أساسيا

للاوصول إلى وفاق وطني نحو هوية تستوعب

وتتفاعل مع الخصائص الثقافية والاجتماعية

لتجنيب الوطن الانفصال ومآلاته، وإلا

فالانفصال آت لا محالة.

والإبل، يمكن أن تتضاعف باستغلال مساحة السودان التي تصل إلى ٢.٥ مليون كيلو متر مربع، ويمتلك السودان مزايا كبيرة في زراعة القمح والقطن وصناعة السكر من محصول قصب السكر.

ورغم هذه الإمكانيات الضخمة التي يمتلكها السودان فإن الوطن العربي لم يلتفت إلى هذا الكنز، ولم يهتم به إلا أخيراً في ظل أزمة الغذاء، التي ضربت بتأثيراتها كثيراً من الدول العربية.

ورغم الاتفاقات المكتوبة في السنوات القليلة الماضية بين السودان ومصر على زراعة آلاف الأفدنة بالقمح وطلب السعودية الزراعة في السودان، فإن هذه المشروعات لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن، فيما تستثمر قطر والإمارات فعلياً بمجالات الزراعة.

ويكشف واقع الأمن الغذائي العربي عن عجز غذائي متنامٍ، فحجم الإنتاج العربي من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي العربي، وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا العجز ويعكس ذلك قيمة الواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية.

وتوقعت دراسة حديثة أن تصل الفجوة الغذائية في الوطن العربي - خلال العقد الثاني

من الألفية الثالثة - إلى ٤٤ مليار دولار؛ ما يضاعف أهمية استخدام السودان كسلة غذاء عربية، ويزيد من مخاطر انفصال جنوبه المحتمل في الاستفتاء الجاري هناك.

فجوة الغذاء العربي

يقول د. أحمد جويلي، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية سابقاً، إن السودان مرشح دولياً من قبل منظمة الأغذية والزراعة العالمية "فاو" منذ ما يقرب من ٣٧ عاماً مضت ضمن ثلاث دول لتكون سلة غذاء العالم، إلى جانب كل من كندا وأستراليا، وذلك لأنها تحتل موقعاً إستراتيجياً في قلب القارة الإفريقية وتجارياً بين دول شمال القارة ووسطها وجنوبها، وتعدُّ حلقة وصل بين إفريقيا والعالمين العربي والإسلامي، وهي أكبر بلدان الوطن العربي وتوسع دولة بالعالم في المساحة بنحو ٢.٥ مليون كيلو متر مربع .

ويؤكد أن مؤامرة تقسيم السودان إلى دولتين ستؤثر بشكل كبير في الأمن الغذائي العربي؛ لأن الجنوب يعدُّ الجزء الأكثر خصوبة في السودان؛ نظراً لما يتمتع به من إمكانيات وموارد خاصة كثافة الأمطار، وتشعب نهر النيل بداخله، فضلاً عن احتواء الجنوب على جزء كبير من الثروة الحيوانية في السودان

بفضل مساحات المراعي الطبيعية التي تنتشر على أرضه.

ويشير إلى أن هناك مشروعات طُرحت لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية تحت مظلة مشروع الغذاء العالمي، تحمل شعار "كيف يمكن أن تحول الدول العربية السودان إلى سلة غذاء العالم العربي"، ولكن التمويل وقف عائقاً في وجه هذه المشروعات.

ويحذر من اتساع الفجوة الغذائية بالوطن العربي بسبب استيراد الدول العربية ٧٥ مليون طن من الغذاء بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً، موضحاً أن تضيق تلك الفجوة يتطلب التعاون والتكامل العربي ودفع المستثمرين للاتجاه بقوة نحو الاستثمار الزراعي في ظل قلة الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة وتركيزها على القطاع الخدمي، خاصة أن الدول العربية تعاني من عجز في محاصيل الحبوب ينتظر سدّه عبر المزيد من الاستثمارات الزراعية في السودان.

ويبين أن الفجوة نجمت عن النقص في ثلاث سلع غذائية رئيسية، هي الحبوب النباتية، والسكر، والزيوت، موضحاً أن السودان هو المرشح الأول لتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الرئيسية الثلاث.

ويؤكد الدكتور رفعت العوضي، أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، أن مخططات تقسيم السودان تهدف أولاً إلى تقسيم هذه القوة الاقتصادية الكبيرة التي تمتلك مساحةً كبيرةً من الأراضي الصالحة للزراعة؛ بما يهيئه لأن يكون سلة غذاء للوطن العربي.

ويقول: إن الجميع يعرف المخطط الغربي لتقسيم السودان إلى ٤ دويلات، تكون السيطرة عليها غربية، ومن ثم لا تستطيع الدول العربية أن تتحكم في سلة الغذاء السودانية، موضحاً أن الدول العربية ستخسر اقتصادياً حال الانفصال قبل الخسارة سياسياً؛ لأن السودان يعدّ بوابة الوطن العربي إلى إفريقيا، وهذه الخسارة قد تمتد عسكرياً وحضارياً لتؤثر في جميع الجهات.

ويشير إلى أن هناك أجندة دولية خفية؛ تهدف إلى حرمان الدول الفقيرة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وجعلها تعتمد اعتماداً كلياً أو شبه كلي على استيراد ما تحتاجه من سلع غذائية، من الدول الكبرى المحتكرة لإنتاجها، وهذه السياسة ظهرت تداعياتها خلال أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأخيرة على مستوى العالم.

ويوضح أن الوطن العربي لا يملك المخزون الإستراتيجي الكافي القابل للتخزين من الغذاء، والذي يجنبه الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية والضغط السياسية، الناجمة عن استخدام بعض القوى الكبرى للغذاء كسلاح لتحقيق بعض أهدافها في العالم العربي، مضيفاً: فمن لا يملك غذاءه لا يملك قراره، ومن لا يملك قراره لا يملك مصيره، ويجد نفسه ضحية لعبة الأمم.

ويطالب الجامعة العربية بأن تدعو إلى اجتماع للنظر في كيفية تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي، والذي من الممكن أن يتحول إلى سلاح موجه ضد الدول العربية لإجبارها على اتخاذ مواقف سياسية معينة.

ويحذر من تداعيات تقسيم السودان على الاستثمارات العربية هناك، مشيراً إلى أن مصير هذه الاستثمارات أصبح مجهولاً، ولا يمكن التنبؤ بما سيحدث في ظل تنفيذ مؤامرة التقسيم، وهو ما سيزيد من حدة أزمة الغذاء في الوطن العربي.

غياب الإرادة السياسية

ويؤكد د. جمال صيام، أستاذ الاقتصاد الزراعي ومدير مركز الدراسات الزراعية والاقتصادية بكية الزراعة جامعة القاهرة سابقاً، أن قطاع الزراعة في شمال السودان

سيتأثر كثيراً بمؤامرة التقسيم؛ بسبب نقص العنصر البشري واعتماد الزراعة في الشمال بشكل كبير على الأيدي العاملة من الجنوب، ولهذا فإن الشمال سيحتاج إلى استقطاب أيدي عاملة من الخارج.

ويوضح أن دولة السودان بإمكانها أن تنتج غذاءً يكفي الوطن العربي كله، وتحلّ على أثره أزمة الغذاء الموجودة إذا تمّ استغلال الـ ٢٠٠ مليون فدان التي تمتلكها دولة السودان، ولكن هذا الحلم يفتقد إلى عنصر الاستثمارات.

ويشير إلى أن هناك عوامل عديدة وقفت أمام تحقيق شعار "السودان سلة غذاء العرب" منذ السبعينيات، أهمها عدم توفر الإرادة السياسية، وغياب السياسات الكلية والقطاعية الفعالة والمستقرة لدى الدول العربية، بجانب ضعف الاستثمارات؛ لأن رأس مال القطاع الخاص "جبان"، في ظل عدم تأمين الحكومات هذه الاستثمارات، فضلاً عن عدم السماح للعمالة بالانتقال.

ويكشف أن هناك مخططاً أمريكياً يهدف إلى الاستفادة من خصوبة أراضي جنوب السودان، في توفير الغذاء بأنواعه لكل الدول الاستعمارية، مع إبقاء الوضع في شمال السودان على ما هو عليه، من عدم الاستفادة

فضيحة.. كيري يدعو في الكنائس إلى فصل جنوب السودان!

٢٠١١/١/٩



حشد كبير أمام كنيسة سانت جوزيف

جوبا- أحمد سبيع:

فيما يؤكد الاختراق الأمريكي الصهيوني لجنوب السودان، قام السيناتور الأمريكي جون كيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، بأداء الصلاة مع المسيحيين في كنيسة سانت تريزا، كبرى الكنائس الكاثوليكية بالسودان ككل، وأكثرها عنفاً في الدعوة للانفصال.

وكان لافتاً للنظر أن يقوم زعماء الكنائس - وخاصةً الكاثوليكية والأسقفية - بالذهاب معاً للتصويت لصالح الانفصال، في الساعة الرابعة بتوقيت الخرطوم، وهو ما برّره أحد المتابعين للنشاط الكنسي بالجنوب بأنها خطوة

بأراضيه بالصورة التي تخدم السودان والعالم الإسلامي، وذلك من خلال إبقائه في دوامة الصراع، بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية على السودان للحصول على هذه الموارد.

ويضيف أن هناك احتمالاً لاستخدام الغرب أراضي السودان في زراعة مساحات هائلة من نبات "الكسافي" الذي يصنع منه الوقود الحيوي كبديل للبترول، لافتاً النظر إلى أنه منذ الثمانينيات تمّ طرح ١٤٠ مشروع برنامج للأمن الغذائي العربي للتنمية الزراعية، بُنيت على أساس التكامل بين الدول، وتعتمد كلها في المقام الأول على استغلال المساحة الهائلة للسودان.

ويرى أنه جاء الوقت المناسب لتوظيف كل إمكانيات السودان والدول العربية التي تتمتع بوفرة في الموارد؛ لزيادة معدلات النمو، وإحداث تنمية متوازنة مستدامة على المستويين الوطني والقطري والزراعة العربية المشتركة.

لكي يقول زعماء الكنائس إنهم متوحدون لصالح الانفصال.

وطبقاً للمصدر نفسه - والذي تحفظ على ذكر اسمه خوفاً من ملاحقته - فإن الكنائس الكاثوليكية قامت بدور كبير منذ عدة أشهر، في حشد أتباعها من أجل التصويت لصالح الانفصال، مضيفاً أن كنائس السودان عقدت اجتماعاً موسعاً في مدينة جوبا منذ ٤ أشهر، واتخذت فيه العديد من التوصيات، كان أبرزها دعم الانفصال والتركيز على مخاطبة المجتمع المسيحي؛ بأن الوحدة معناها عودة المحتل العربي والإسلامي مرة أخرى لبلدهم؛ في إشارة إلى عودة الحكومة المركزية.

وأكدت مصادر أخرى قرية من المفوضية الخاصة للاستفتاء أن الكنائس كان لها دور كبير في توزيع عدد كبير من مراكز الاقتراع على عدد من الكنائس؛ حتى تتم عملية توجيه التصويت لصالح الانفصال، كما قامت الكنائس - عن طريق الحكومة الجنوبية - بعمل لجنة تصويت مركزي داخل مقبرة جون قرنق؛ حتى يتلاعبوا بمشاعر أبناء الجنوب المرتبطين بقرنق تاريخياً وعاطفياً، كما قامت الكنائس بدعوة أتباعها إلى الحضور أمام مراكز الاقتراع منذ الصباح الباكر داخل مدينة جوبا وقبل بدء عملية التصويت؛ حتى

يعطوا انطباعاً لوسائل الإعلام بأن شعب الجنوب كله سوف يصوت ضد الوحدة، وهو ما كان واضحاً أمام اللجان التي اصطفأ أمامها المئات قبل فتحها بأكثر من ساعتين. وتعد الكنيسة الكاثوليكية بمدينة جوبا، المشهورة باسم "سانت تريزا"، هي الداعم الحقيقي للانفصال، وكان لها دور في تمرّد عام ١٩٥٥م، وتشرف المنظمات الكنسية في جنوب السودان - التي تزيد على ٥٠ منظمة - على جانب مهم من النشاط الصحي والتعليمي والنسوي بالجنوب.



كنيسة سانت تريزا كنيسة سانت جوزيف

المصير في نيجيريا والكونغو، فضلاً عن دارفور غربي السودان.

وأشارت إلى أن القضايا التي لم يتم حلها بعد بين الشمال والجنوب، مثل الحدود وحقوق النفط وغيرها، من الممكن أن تشعل الصراع بين الجانبين عقب الاستفتاء مباشرة.

ملف علاقات أمريكا وجنوب

السودان (١-٢)

١٥٠ يوما وينفصل الجنوب

تقرير واشنطن - العدد ٢٥٦ ١٠ اغسطس ٢٠١٠

لم يتبق سوى ١٥٠ يوما وينفصل جنوب السودان عن شماله، بعدها بستة أشهر، وفي شهر يولييه ٢٠١١ تحديدا سيتم الإعلان عن مولد دولة جديدة ذات سيادة، ولها علمها الخاص وجيشها الخاص وعملتها الخاصة وسفارات بالخارج، إضافة إلى اسم جديد يتم التباحث حوله الآن! وستعترف كل دول العالم بما فيها السودان الخرطوم بالدولة الجديدة.

هذه خلاصة ما هو متفق عليه في واشنطن، الرسمية وغير الرسمية، بخصوص مستقبل

"الواشنطن بوست": حملات

تنصير بريطانية شجعت تقسيم

السودان

٢٠١١/١/٩



سوداني جنوبي يجهز أحد مراكز الاستفتاء

كتب - سامر إسماعيل:

توقعت صحيفة (الواشنطن بوست) الأمريكية أن الجنوبيين السودانيين سيصوتون لصالح الانفصال؛ لأن الاحتلال البريطاني زرع الفقرة بين الشمال والجنوب منذ احتلاله السودان، وعمل على دعم المنصرين لنشر المسيحية في الجنوب، وتعليم السكان هناك اللغة الإنجليزية؛ مما جعلهم الآن يعتبرون أنفسهم دولة منفصلة عن شمال السودان سواء في الديانة أو اللغة أو الثقافة.

وحذرت صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) الأمريكية من أن تصويت الجنوبيين لصالح الانفصال، من شأنه أن يدفع دعاة الانفصال في دول أخرى إلى الحصول على حق تقرير

جنوب السودان، وهذا ما توصل له تقرير واشنطن من خلال بحثه وإطلاعه ومقابلاته مع العديد من الخبراء والمسؤولين المعنيين بالشأن السودان.

ورغم أن واشنطن لا تقيم كثيرا بالتاريخ، إلا أن حالات حدوث انفصال دولة لتصبح دولتين على أثر صراعات مسلحة موجودة وحية في ذاكرة الكثيرين هنا، وذكرني عددا من الخبراء (وكأنهم متفقون على تناول هذه النقطة) بتجارب عدة دول منها حالة باكستان والهند، وحالة إثيوبيا واريتريا وحالة كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

التاسع من يناير ٢٠١١ موعداً تصويت الجنوبيين فقط على خيار واحد من بين اثنين، أما البقاء في السودان موحدًا، وأما الانفصال، وهو استفتاء نص عليه اتفاق السلام الشامل الذي وقع عام ٢٠٠٥، ويعرف أيضا باتفاق نيفاشا، الذي أنهى أكثر من عقدين من الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان، وراح ضحيته ما يزيد عن مليوني قتيل وملايين عدة من اللاجئين.

وتتعالى الأصوات في واشنطن محذرة من أن حكومة الخرطوم ونظام البشير سيعرقلان

إجراء استفتاء انفصال جنوب السودان، أو أن لا تعترف بنتائجه، إلا أنهم واثقون من أن نظام البشير سوف يرضخ في النهاية لصوت العقل وتوازنات القوة، ويقبل الدولة الجديدة!

ووسط ظهور دلائل متزايدة على تردى الموقف الأمني داخل جنوب السودان، وعلى عدم الالتزام بتطبيق بنود أساسية من اتفاقية السلام الشامل التي وقعت بين حكومة حزب المؤتمر الوطني الحاكم في شمال السودان، وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان، في الجنوب، ترى الولايات المتحدة أن عليها دورا يجب أن تلعبه، مع الجماعة الدولية، وعلى عدة جهات، من أجل دعم التعبير بحرية عن إرادة سكان جنوب السودان، والقيام بما تستطيع من أجل منع العودة إلى تجدد المعارك بين قوات الشمال وقوات الجنوب. في الوقت نفسه، يرى الكثير من خبراء الشؤون السودانية والأفريقية، أنه لا يوجد على مستوى الدول المؤثرة في المسرح السوداني سوى الولايات المتحدة التي يمكن أن تستخدم نفوذها لدى كلا الفريقين الشمالي والجنوبي، لذا عليها أن تبادر بالقيادة والدفع من أجل أتمام أجراء الاستفتاء في التاسع من

يناير كما هو مخطط رغم كل العراقيل الموجودة والعراقيل التي ستظهر قلما اقتربنا من موعد الاستفتاء.

اسم وعلم دولة جديدة

علم دولة جنوب السودان هو علم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو يتكون من ثلاثة ألوان في شكل أفقي متوازي، ويأتي اللون الأسود في الجزء الأعلى رامزا لشعب جنوب السودان، واللون الأحمر في المنتصف ليشير إلى دم ثورة التحرير والحرية، واللون الأخضر في القاع يشير إلى أرض الجنوب الخضراء، إضافة لمثلث أزرق يتوسطه نجمة ذهبية في إشارة لنجمة بيت لحم ذات الدلالة المسيحية التاريخية.

ويبحث بعض من يتوقعون قيام دولة مستقلة في الجنوب السوداني عقب استفتاء يناير القادم عن اسم مناسب للدولة الجديدة. ويرى خبير الهويات الوطنية (National Identities) سيمون أنهولت، أنه سيتم في الأغلب اختيار اسم من بين "جمهورية جنوب السودان" أو "جمهورية السودان الجديد".

إلا أنه يبدو أن هناك معارضة كبيرة لتضمين اسم السودان ضمن اسم الدولة الجديدة، إذ أن

السودان مرتبط في الذاكرة السياسية العالمية بصورة مشوهة وغير جيدة، وإذا ما ذكر السودان يذكر الحروب الأهلية الطويلة، ويتذكر مآسي دارفور، ومأساة الفقر والفساد والتطرف والأسلم. ويرى أنهولت أن شمال السودان لن يغير أسم دولته من "السودان" إلى "شمال السودان"، لذا من الأفضل أن يختفي أسم السودان من مسمى دولة الجنوب الجديدة.

في الوقت نفسه، إقترح البعض أن تسمى الدولة الجديدة نفسها باسم "دولة النيل"، إلا أن المخاوف من رد فعل مصر قد يعيق ق هذا الطرح.

سفارة ليس بعد! بعثة دبلوماسية فقط

تمثل حكومة جنوب السودان في الولايات المتحدة، والعديد من دول العالم الأخرى، بعثة تقوم بمهام كتلك التي تقوم بها سفارات الدول الأخرى في العاصمة الأمريكية، وباستقلال عن سفارة دولة السودان.

ويقع مقر بعثة حكومة جنوب السودان في قلب واشنطن، في منطقة ديونت سيركل DuPont Circle، على بعد أقل من

٣٠ مترا فقط من مقر المكتب الثقافي المصري في واشنطن.

ويذكر موقع البعثة الإلكتروني أن حكومة جنوب السودان تقدر الدعم الكبير الذي تحصل عليه من الحكومة الأمريكية، مدعما بتأييد الحزبين الديمقراطي والجمهوري، والذي نتج عنه إقرار اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥، والتي أنهت عقدين من الحرب الأهلية، والتي نتج عنها مقتل مليوني شخص، وجعل ٤ ملايين شخص في عداد اللاجئين.

كذلك يذكر موقع بعثة الجنوب أنها تقوم بمهام عملها طبقا للمادة رقم ٤٦ من الدستور المؤقت لجنوب السودان، والذي ينص على أن " حكومة جنوب السودان ستقيم وتحافظ على علاقات طيبة الحكومات الأجنبية، والمنظمات الغير حكومية الدولية، بما يفيد الطرفين في مجالات التجارة والاستثمار والثقافة والرياضة والقروض والمنح والائتمان، والمساعدات الفنية والشئون الأخرى المتعلقة بمجال تنمية التعاون.

ويرأس بعثة حكومة جنوب السودان، السيد أيزيكول لول جاتكوث، وفريق العمل يتضمن نائب لرئيس البعثة يشرف على

الشئون المالية والإدارية. ومسئول عن شئون الكونجرس والشئون السياسية وشئون الأمم المتحدة. ومسئول آخر يشرف على الشئون الثقافية والقنصلية شئون جالية جنوب السودان. ومسئول آخر مختص بعملية البروتوكول والعلاقات العامة، ومسئول يتولى الإشراف على شئون المعلومات والوثائق، وعدد آخر من الإداريين. ولا يختلف تشكيل مكتب بعثة حكومة جنوب السودان كثيرا عن سفارات الدول العربية الأفريقية.

مساعدة أمريكا للجنوب ماليا

ذكرت مصادر صحفية أمريكية أن إدارة الرئيس أوباما، مثلها مثل إدارة الرئيس السابق بوش تقدم دعما ماليا كبيرا لجنوب السودان، ضمن جهودها المكثفة الرامية إلى مساعدة الجنوب على الانفصال عن السودان.

وأكدت صحيفة واشنطن تايمز أن واشنطن تقدم دعما ماليا سنويا يقدر بمليار دولار للجنوب السوداني، وأضافت أن هذه المبالغ الضخمة تصرف في إنشاء البنية التحتية وتدريب رجال الأمن وتشكيل ما وصفه بأنه جيش قادر على حماية المنطقة.

وأكد السيد إزيكيل لول جاتكوث، رئيس بعثة حكومة جنوب السودان في واشنطن، أن واشنطن تضح هذه الأموال للجنوب السوداني بهدف مساعدة الجنوب على الانفصال عن الشمال. ونقلت الصحيفة عن جاتكوث قوله "إن من بين أهداف حكومة الولايات المتحدة هو التأكيد على أن يصبح جنوب السودان في عام ٢٠١١ دولة قادرة على الاستمرار."

واعتبر جاتكوث أن السنة القادمة ستكون حاسمة بشأن مستقبل البلاد، مضيفاً أنه "في عام ٢٠١٠ إما أن نعرها أو أن نخرجها"، مشيراً إلى أن الانتخابات قد تقود إلى الحرب إذا شعر المرء بما سماه الغش والخيانة.

USAID في السودان

وتعد الولايات المتحدة أكبر الدول التي تقدم مساعدات للسودان، إذ قدمت واشنطن أكثر من ستة مليارات دولار للسودان منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥ من أجل عدم إعاقة استفتاء انفصال جنوب السودان. وتركز المنح الأمريكية على كل القطاعات، ومع عودة ما يقرب من ٢ مليون سوداني نازح لبيوتهم في الجنوب، تركز برامج

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في السودان على توفير المواد الغذائية وتحسين الخدمات الصحية، واحترام حقوق الإنسان، والاستقرار والإصلاح الاقتصادي وتوفير التعليم، ودعم عملية السلام.

كما تهتم برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتركيز على تقوية برامج الحكم الرشيد، ودعم تطبيق بنود اتفاقية السلام الشامل، وتطوير نظام شاملة للوفاء باحتياجات السكان الأساسية، إذ لا يتوفر للجنوب أيًا من مقومات الدولة حتى الآن.

وساهمت وكالة التنمية الدولية في تنفيذ الخطوات الهامة التي اتفق على القيام بها في اتفاقية السلام الشاملة، منها التعداد العام ٢٠٠٨، وانتخابات أبريل ٢٠١٠، إضافة إلى استمرار قيامها بخدمات استشارية بخصوص التنظيم لإجراء استفتاء يناير ٢٠١١.

بيان بأهم بنود المساعدات الأمريكية الإنسانية للسودان خلال عام ٢٠١٠
إجمالي المساعدات الإنسانية الأمريكية للسودان منذ عام ٢٠٠٠

المنطقة المستهدفة	القيمة بملايين الدولارات	مشروعات تنمية
إقليم دارفور	\$٢٠٧	
جنوب السودان	\$٣٩١	
شرق السودان	\$١٦٨	
إقليم دارفور	\$٢٦٨	مساعدة اللاجئين
لاجئون من جنوب السودان	\$١٣٨	مساعدة اللاجئين
لاجئون إلى جنوب السودان	\$٣٢٧	مساعدة اللاجئين
السودان	\$٢٢١	مساعدات للاجئين الأجانب داخل السودان
السودان	\$٣٢١	مساعدات إنسانية

السنة	إجمالي المساعدات (مليون دولار)
٢٠٠٠	٦٠ مليون دولار
٢٠٠١	٦٨.٩ مليون دولار
٢٠٠٢	١٠١.٨ مليون دولار
٢٠٠٣	١٦١.٥ مليون دولار
٢٠٠٤	٣٨٦.٥ مليون دولار
٢٠٠٥	٧٤١.٥ مليون دولار
٢٠٠٦	٦١٣.٧ مليون دولار
٢٠٠٧	٥٦٩.٦ مليون دولار
٢٠٠٨	٧١٨.٦ مليون دولار
٢٠٠٨	٧٤٨.٦ مليون دولار
٢٠٠٩	٧٤٨.٨ مليون دولار
الإجمالي حتى عام ٢٠٠٩	٤.١٧٠ مليار دولار

أهداف أمريكية متنوعة في الجنوب

قال المبعوث الخاص للسودان الجنرال سكوت جريشن في شهادة أدلى بها مؤخرا أمام لجنة أفريقيا الفرعية المنبثقة عن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي "إن الإستراتيجية الأمريكية تجاه السودان ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: إنقاذ الأرواح وضمان سلام دائم، وتطبيق اتفاق سلام طويل الأمد، ومنع السودان من أن يصبح ملاذا آمنا للإرهابيين"، وأكد أن "الإخفاق في تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يسفر عن مزيد من المعاناة، ومزيد من عدم

ومن الملفت للنظر أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويل الكثير من البرامج التي تقوم بها منظمات حكومية وغير حكومية غير أمريكية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والتعليمية والصحية والسياسية في الجنوب السوداني. وهناك العديد من منظمات كندية وبريطانية وفرنسية وبلجيكية وهولندية ونرويجية تتلقي تمويلا أمريكيا حكوميا.

الاستقرار الإقليمي أو عن إيجاد ملاذات آمنة جديدة للإرهابيين الدوليين".

وقال المسئول الأمريكي إن "الولايات المتحدة لديها التزام واضح ومصلحة واضحة لقيادة الجهود الدولية من أجل تحقيق السلام في السودان."

وبجانب الموقف الرسمي الأمريكي، تؤثر قوى عديدة في عملية صنع القرار الأمريكي بخصوص جنوب السودان. وهناك مصالح شركات الطاقة والتعدين أملا في الحصول واغتنام فرص في دولة يعج باطن أرضها بثروات كثيرة. وجنوب السودان يحتفظ بأكبر احتياطات غير مستغلة من النفط في إفريقيا، والولايات المتحدة تهدف إلى إحكام السيطرة على تلك الموارد الهائلة دون منازع إن أمكن، رغم علمها أن الصين هي الأخرى تركز الكثير من جهودها هناك. ويوجد في جنوب السودان ما يقرب ٩٠% من إنتاج واحتياط البترول السوداني، وينتج الجنوب حاليا ما يوازي ٤٩٠ ألف برميل يوميا، وهو يجيء ثالثا في القارة الأفريقية جنوب الصحراء بعد أنجولا ونيجيريا طبقا لبيانات شركة بريتيش بتروليوم.

ويقتسم الشمال والجنوب طبقا لاتفاقية السلام الشامل عائدات النفط التي يتم تصديرها عن طريق ميناء بورسودان على البحر الأحمر.

ويصطدم الطموح الأمريكي بالتغلغل الصيني

هناك، قال باجان أموم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان إنه حصل على تأكيدات من قبل الصين وروسيا بدعم جنوب السودان حال انفصاله عن الشمال عقب الاستفتاء المقرر مطلع العام المقبل، وأشار أموم الذي زار الولايات المتحدة الشهر الماضي أنه حصل على هذه التأكيدات خلال اجتماعين عقدهما في نيويورك مع مندوبي البلدين لدى الأمم المتحدة.

وأوضح أموم قائلا "اجتمعنا مع المندوب الدائم للصين وأكد لنا دعم الصين الكامل لتنفيذ اتفاقية السلام واحترام خيار شعب جنوب السودان بما في ذلك الانفصال وقيام دولة مستقلة ستعترف بها الصين وكذلك الأمر مع المندوب الروسي".

وأضاف أن جنوب السودان تعهد للصين برعاية مصالحها في الجنوب والحفاظ على

ملف علاقات أمريكا وجنوب

السودان (٢-٢)

دعم جيش الجنوب

تقرير واشنطن - العدد ٢٥٦ - ١٠ اغسطس ٢٠١٠

التعاون العسكري

رفض ممثل حكومة جنوب السودان في واشنطن، إضافة لدبلوماسي أمريكي معني بالشأن السوداني، التطرق للتعاون العسكري بين واشنطن وحكومة جنوب السودان. إلا أن تقارير إعلامية أمريكية ذكرت أن وزارة الخارجية الأمريكية في أعقاب التوصل لاتفاق السلام الشامل منحت إحدى الشركات الأمريكية الخاصة عقدا للقيام بتأهيل متمردي جنوب السودان وتحويلهم لقوة عسكرية محترفة. واختارت الحكومة الأمريكية شركة دين كورب DynCorp التي فازت بقيمة العقد المبدئي البالغة ٤٠ مليون دولار للقيام بهذه المهمة. من الجدير بالذكر أن منظمة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان أشارت إلى احتياج الجنوبيين

استثماراتها في مقابل الدعم واحترام خيار الجنوب!

وهناك أهداف دينية تدافع عنها كنائس ومنظمات تبشيرية وأيفانجيليكال وأعضاء محافظين بالكونجرس. وبرغم المظهر العلماني الذي يبدو عليه المجتمع الأمريكي، إلا أننا نجد أن الدين ما زال أحد القوى الأساسية المحركة له، خاصة في القضايا المتعلقة بالتماس مع العالم العربي أو الإسلامي، مثل قضية جنوب السودان.

ولا يخفي زعماء تيار المحافظين الجدد المتدينين مثل القس فرانكلين جراهام، الذي يشتهر بانتقاداته للإسلام المسلمين ذكر في مقالة العام الماضي أنه يخطط لإعادة بناء مئات الكنائس التي دمرت من قبل الحكومة السودانية والمليشيات الموالية لها في جنوب السودان. وقال "هناك حرب مشتعلة ضد كنيسة المسيح في أفريقيا، وتلك المعركة يشنها المسلمون ضد المسيحيين في بلدان مثل إثيوبيا والسودان.

للتدريب تحت إشراف حكومة جنوب السودان.

ومتمردى جنوب السودان لإنهاء أطول حرب أهلية في تاريخ أفريقيا، يكون هناك جيشان أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب.

دور شركة دين كورب في السودان

هذه ليست هي المرة الأولى التي تفوز فيها شركة دين كورب بعقد من وزارة الخارجية الأمريكية للقيام بمهام في السودان، ففي مايو عام ٢٠٠٣ منحت دين كورب عقد تقديم دعم لوجيستي لقوات منظمة الوحدة الأفريقية لحفظ السلام. وفي عام ٢٠٠١ وكلت الشركة بمهمة مساعدة وتسهيل إجراء مفاوضات دبلوماسية بين الجنوبيين وحكومة السودان. وتذكر الشركة أن أولوياتها في السودان تتمحور حول دعم الاستقرار هناك. وفي مقابلة مع وكالة رويترز الإخبارية أكد آل ريجني Al Rigney نائب رئيس شركة دين كورب لتنمية الأعمال الدولية أن حكومة الولايات المتحدة ترى أن من شأن وجود قوة عسكرية مؤهلة ومستقرة المساعدة على دعم الاستقرار، وأكد نائب رئيس الشركة أن أنشطة شركته كلها سلمية ولا تتضمن أنشطة عسكرية. وطبقا لاتفاق السلام الذي وقع بين حكومة الخرطوم

ومن جانب آخر، توقعت بعض المصادر وجود دوافع خفية وراء هذه الصفقة، وترى أن شركة دين كورب وعقدها الأخير يهدفان إلى تعزيز القدرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان لكي تضعف موقف الخرطوم إذا ما أخلت باتفاق السلام بين الشمال والجنوب.

وتؤكد شركة دين كورب أن عقدها مع وزارة الخارجية الأمريكية لا يشمل إرسال أسلحة للجيش الشعبي لتحرير السودان، والعقد يشمل فقط مساعدة وتدريب وتأهيل الجيش الشعبي لتحرير السودان، وليس لتسليحه أو لمساعدته في شن عمليات عسكرية هجومية. إلا أن خبيرا أمريكيا يخشى وجود دور أكبر لشركة دين كورب، وهو دور سيكون غير معترف به رسميا، رغم أن حجم عقد شركة دين كورب يبلغ ٤٠ مليون دولار

أمريكي مما يستلزم موافقة وإشراف الكونجرس الأمريكي.

أكبر من دور لشركة

شركة دين كورب واحدة من شركات كثيرة تقوم الحكومة الأمريكية بالتعاقد معها مقابل القيام بمهام خارجية محددة. وتوظف شركة دين كورب، والتي يقع مركزها الرئيسي في مدينة إيرفين Irving بولاية تكساس، نحو ١٤ ألف موظف يعملون في خمس وثلاثين دولة، وقد فازت من قبل الشركة بعقود من حكومة الولايات المتحدة في عدد من مناطق العالم المضطربة، من ضمنها العراق وأفغانستان وليبيريا وكولومبيا.

وفي حين كانت وزارة الدفاع الأمريكية هي العميل السابق الأول لشركة دين كورب، فإن وزارة الخارجية تفوقت عليها وبلغت نسبة عقودها الآن ٥٣% من عائدات الشركة، وهذا يمثل ارتفاعا كبيرا من نسبة ٢٩% منذ عامين فقط، وبالنظر لكون الحكومة الأمريكية تمثل ما يقرب من ٩٠% من إجمالي عقود الشركة، فليس مستغربا أن نجد مجلس إدارة الشركة

يشتمل على عدد من المسؤولين الحكوميين السابقين وعسكريين ضباط كبار سابقين. ومن ضمن هؤلاء السفير مارك جروسمان الذي خدم كنائب وزير الخارجية الأمريكي للشئون السياسية منذ عام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٥.

دور الشركات وظاهرة شراء الأراضي

رغم وجود حظر طبقا للعقوبات المفروضة على السودان كونه أحد الدول التي تصنفها الخارجية الأمريكية كراعية للإرهاب منذ أن احتضنت زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن خلال تسعينات القرن الماضي، إلا أن العديد من الشركات حاولت التغلغل للسودان شماله وجنوبه للتواجد في هذه المنطقة الغنية بالموارد والتي سيتم تقسيمها العام القادم لدولتين.

وقبل أن يرفع الحظر عن الشركات الأمريكية للعمل في السودان عام ٢٠٠٦ عقب التوصل لاتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥، حاولت شركة بلاك ووتر BlackWater ، طبقا لتقارير إخبارية أمريكية، وهي أكبر الشركات الخاصة التي توفر خدمات أمنية للحكومة الأمريكية

ولها وجود كبير في العراق وأفغانستان،
 وغيّرت أسمها مؤخراً بعد الكشف عن
 مشاركتها في تعذيب محتجزين لديها إلى
 اسم جديد هو أكس أي Xe، لتوفير
 حماية أمنية لكبار مسؤولي حكومة جنوب
 السودان، ولتدريب جيش الجنوب، حاول
 أن يساعدها في سعيها للحصول على
 تعاقدات حكومية، نائب الرئيس الأمريكي
 الأسبق ديك تشيني، عن طريق معرفته
 الوثيقة برئيس الشركة إيريك برنس. ولم
 تبغ الشركة في المقابل أتعاب أو أموال
 مقابل عقد قيمته ١٠٠ مليون دولار
 أمريكي، فقط طلبت حق الانتفاع بما
 قيمته ٥٠% مما تحتويه مناجم معادن حديد
وذهب في الجنوب! قام بالإشراف على
 مفاوضات مباشرة مع رئيس حكومة
 جنوب السودان سيلفا كبير نائب رئيس
 الشركة كريستوفر تايلور، الذي أصطحب
 معه لجوبا عاصمة الجنوب اثنان من كبار
 قادة حركات الايفانجليكال المحافظين
 هاورد فيليب وإيدجر برنس.

بشراء ٤٠٠ ألف فدان من الأراضي في
 جنوب السودان، وبمبلغ لم يفصح عنه،
 لمصلحة شركته التي تسمى "جيرش"، وهي
 مساحة أكبر من مساحة إمارة دبي. وقد
 تم الشراء بهدف معلن هو الاستثمار
 الزراعي. إلا أن القلق يساور الكثيرين في
 الخرطوم، إذ أنه لم يكن تم الانتهاء من
 إعداد قانون الاستثمار وبيع الأراضي.

وقال هالبرج إنه اشترى قطعة الأرض من
 عائلة احد قادة الحركة الشعبية التابع
 لحكومة الجنوب، من خلال حصوله على
 حصة الأغلبية في شركة يسيطر عليها ابن
 "فالينو ماتيب بالينو" الذي خاض الحرب
 لفترات إلى جانب الحكومة السودانية ضد
 الحركة الشعبية لكنه انضم إليها بعد اتفاقية
 السلام في يناير ٢٠٠٥ بعد أن وقع
 الجانبان اتفاق سلام، ليصبح نائبا للقائد
 العام لجيش الحركة.

مراكز الأبحاث الأمريكية وجنوب
 السودان

تركز العديد من مراكز الأبحاث الأمريكية
 مثل معهد السلام الأمريكي ومعهد
 وودرو ويلسون ومركز التقدم الأمريكي

وقد كان ملفتا أن تكشف تقارير إخبارية
 أمريكية عن قيام رجل الأعمال الأمريكي
 فيليب هالبرج، وهو مصرفي متقاعد،

على كل شئون الجنوب السوداني، من الصحة، للتغذية، للحكم، لنظم التعليم. كذلك تهتم أيضا الجهات المعنية بشأن وأوضاع الحريات الدينية بحالة جنوب السودان، نظرا لما عانى منه الجنوب تاريخيا في هذا الشأن.

وعلى سبيل المثال عقد معهد السلام الأسبوع الماضي ندور تحدث فيها خبراء من البنك الدولي ومنظمات تعليمية أمريكية عن "تحديات بناء نظام تعليمي بعد مرحلة الصراع".

أما مركز التقدم الأمريكي فيحتضن مشروع كفاية Enough Project ، الذي يرأسه السيد جون بريندرجست، الذي أصبح أهم النشاط تأثيرا في السياسة الأمريكية في الشأن السوداني في واشنطن. وذكر بريندرجست أن "الولايات المتحدة ساعدت في التوصل اتفاقية السلام الشاملة عام ٢٠٠٥ بين الشمال والجنوب، وهي دليل على مقدار التأثير الكبير الذي تتمتع به واشنطن، وما يمكنها أن تقوم به".

ويضيف بريندرجست أن جنوب السودان استطاع أن يحقق ثلاثة مكاسب من خلال التوقيع على اتفاقية السلام الشاملة:

المشاركة في حكم السودان من خلال ممثلين "وزراء" في حكومة الخرطوم.

تقسيم عوائد النفط المالية بحيث يحصل الشمال على ٥٠% ، والجنوب على ٥٠%.

اغتنام حق تقرير المصير للجنوبيين من خلال استفتاء يناير ٢٠١١ على الانفصال أو البقاء في Sudan متحد.

ويرى بريندرجست أن كل الشواهد لتدل على أن حكومة الخرطوم ستعرقل إجراء الاستفتاء، وإن فشلت فستحاول التحكم في نتائج الاستفتاء، وإن فشلت فلن تعترف بنتائج الاستفتاء. وهو ما سيكون بمثابة الإعلان عن بدء فصل متجدد وأكثر دموية في الصراع المسلح بين الجنوب والشمال في السودان، وسيكون أكثر خطورة إذ أن الطرفين يستثمرون في قدراتهما العسكرية بصورة كبيرة منذ توقيع اتفاقية السلام.

ويختلف جون بريندرجست مع رؤية مبعوث الإدارة الأمريكية لشئون السودان

الجنرال سكوت جريشن حين قال "ليس لدى الولايات المتحدة أي كروت للضغط على الخرطوم". ويرى ضرورة اتباع سياسة العصا والجزرة على النحو التالي، أن تهدد واشنطن نظام البشير بالآتي:

فرض عقوبات على كبار أعضاء الحزب الحاكم في السودان

عرقلة إلغاء ديون السودان من قبل صندوق النقد الدولي

دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية للقبض على الرئيس حسن البشير

تشديد حظر تصدير السلاح للسودان وتقديم المزيد من الدعم للجنوب.

ولا يعرض بريندرجست فقط طرق التهديد، بل يرى ضرورة مد حكومة الخرطوم ببعض المغريات حال تحقيق سلام في السودان "السماح بالانفصال" مثل:

عرض تجريد طلب المحكمة الجنائية الدولية القبض على حسن البشير لمدة عام.

تطبيع العلاقات بين الخرطوم وواشنطن.

شريط حدودي منزوع السلاح بين الجنوب والشمال

في جلسة استماع في مجلس الشيوخ عقدت مؤخرا بعنوان "تقييم تحديات وفرص السلام في السودان"، طالبت كاثرين ألكويست، من المركز الأفريقي للدراسات الإستراتيجية، بضرورة مفاوضات مباشرة بين الجنوب والشمال حول قضايا ما بعد الاستفتاء المزمع عقده في يناير القادم. وترى كاثرين "أن المفاوضات المبكرة من شأنها توفير ضمانات للحكومتين في الخرطوم وجوبا، وللجماعات التي من المتوقع أن تتأثر بنتائج الانفصال، أن مصالحهم مؤمنة ولن يتم التعدي عليها بغض النظر عن نتائج الاستفتاء".

وترى كاثرين ضرورة أن تروج الحكومة الأمريكية لفكرة "خلق شريط حدودي منزوع السلاح بين قوات جيش جنوب السودان وجيش حكومة الخرطوم. وأن يشرف على هذا الشريط الأمم المتحدة، عن طريق قوات حفظ السلام الدولية".

وتتوقع كاثرين أن تطور الموقف السياسي فيما يتعلق بقضية استفتاء الانفصال سيملؤه قضايا حساسة وهامة وقابلة

للاشتغال، خاصة في وقت يغيب فيه اليقين فيما يرتبط بالمستقبل.

موقف واشنطن من انفصال الجنوب.... ومعضلة البشير

ويرى ريتشارد داو، من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بواشنطن، أن واشنطن تنظر بشكل واضح إلى الأمام وتتطلع إلى استفتاء يناير ٢٠١١ وترى أن الاستفتاء هو أهم شيء سيتحقق وتركز بشكل كبير على تحقيق عملية انتقالية سلسة، سيتوقع الجميع أن يكون تصويت الجنوب بنعم على استفتاء استقلالهم في يناير ٢٠١١. الانتخابات الرئاسية لم تكن رائعة ولم تلتزم بالمعايير الدولية إطلاقاً ولكن رغم ذلك لا تتردد واشنطن أن تكون منافقة حول نتائجها إذ أنها لا تريد أن تؤثر بشكل يؤثر على استقلال المنطقة وهذه العملية وقد يؤثر على استفتاء ٢٠١١.

وكان المبعوث الأمريكي للسودان الجنرال سكوت جريشن قد ذكر أن بلاده تعلم أن نتائج الانتخابات الأخيرة الرئاسية في السودان كانت مزورة، إلا أن واشنطن

قررت قبول نتائج تلك الانتخابات من أجل الوصول إلى ما سماه استقلال جنوب السودان. ورغم إدراك المبعوث الأمريكي للسودان سكوت جريشن أن قضايا رئيسية مثل تعداد السكان وترسيم الحدود وكيفية توزيع الثروة النفطية والديون والمواطنة واللاجئين لم يبت بشأنها حتى الآن، إلا أنه أكد على ضرورة الالتزام بإجراء استفتاء الجنوب كما هو محدد له.

ولا يفوت أركان إدارة الرئيس الأمريكي أوباما فرصة إلا ويؤكدون فيها على ضرورة إجراء استفتاء انفصال الجنوب، ويظهر كل ذلك بوضوح أولوية هدف إجراء الاستفتاء وانفصال الجنوب على قضايا أخرى مثل نزاهة الانتخابات الرئاسية أو الضغط على الرئيس البشير لتسليم نفسه للجنائية الدولية.

وأعرب الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى أن إدارته "نشطة في محاولة التأكد من استقرار السودان واستمرار المساعدات الإنسانية إلى دارفور وإجراء الاستفتاء في جنوب السودان والذي قد يقود إلى استقلال الجنوب عن الشمال". وجاء تأكيد أوباما على ضرورة إجراء الاستفتاء

اهتمام أمريكي قديم بالجنوب

وظهر الاهتمام الأمريكي بجنوب السودان في العام الأخير لحكم بيل كلينتون، الذي هدد بعزل السودان سياسيا وفرض عقوبات اقتصادية ما لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام مع الجنوب، و أن ينهي السودان دعمه للإرهاب الدولي. وكانت مساعدة وزيرة الخارجية للشئون الأفريقية حينذاك هي السيدة سوزان رايس، السفيرة الأمريكية الحالية لدى الأمم المتحدة، واستمر الأمر على ما هو عليه خلال إدارة بوش من بعده، إلى أن قادت واشنطن الدول الأوروبية ممثلة في بريطانيا والنرويج وإيطاليا أو ما عرف باسم "الترويكا" الأوروبية +١ أو Toroueka+١ عام ٢٠٠١ للدفع نحو تحقيق السلام.

وعين بوش أول مبعوث خاص له للسودان عام ٢٠٠١ وهو جون دانفورت John Dnafourth الذي لعب دورا رياديا في تقريب وجهات النظر بين شمال وجنوب السودان بالتعاون مع منظمة "إيجاد" إلى أن باتت الأجواء مهيأة للتفاوض بين الخرطوم والجنوبيين. ونجحت جهود إدارة بوش في توصل الأطراف السودانية إلى اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥.

في لقاء مع تليفزيون جنوب أفريقيا أجراه الأسبوع الماضي، وعلق أوباما على قرار المحكمة الجنائية الدولية بإضافة اتهامات بالإبادة إلى لائحة الاتهام ومذكرة الاعتقال الصادرة بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير، قائلا إن "المحكمة الجنائية الدولية أصدرت مذكرة اعتقال ومن ثم فإنني أعتقد أنه من المهم لحكومة السودان أن تتعاون مع المحكمة".

وأجرى نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن مباحثات مع سالفها كبير رئيس جنوب السودان في العاصمة الكينية نيروبي الشهر الماضي، وتناولت المباحثات الاستفتاء المقرر إجراؤه، ووعد بايدن بتقديم مساعدة تقنية ودعم مالي لعملية الاستفتاء. ثم أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون يوم الأربعاء الماضي التزام الولايات المتحدة بتطبيق اتفاقية السلام الشاملة الخاصة بالسودان والتي تتضمن "القيام بالاستفتاء في موعده"، ليضيف زخما جديدا للجهود الأمريكية الهادفة إلى انفصال جنوب السودان.